

تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه

Food security challenges in Algeria and ways to achieve them

بن موسى كمال

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

benmoussa.kamel@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

قويسي مبروك*

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

kouici.mabrouk@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2022/09/20

تاريخ الإستلام: 2022/06/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع حساس وذو أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي يشكل قطاع الزراعة ومن ورائه السياسة الزراعية والغذائية دافعا لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها، وهو ما يدفع بنا إلى محاولة تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن دراسة وتحليل هذا الموضوع من مختلف جوانبه سيساعد في إيجاد حلول واقعية ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عن عدم تحقيق الأمن الغذائي، وتحديد أهم المهددات خاصة الجديدة منها التي تقوض هذا الأمن لاسيما في الفترة الأخيرة، وما يقتضيه من ضرورة انتهاز أسس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية تفضي إلى تحسين الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الإنتاج الزراعي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الغذاء، الزراعة، السياسات الزراعية.

تصنيف JEL: Q22، Q17، O13.

Abstract:

This study aims to shed light on a sensitive topic of special importance for developing countries, for which the agricultural sector and the agricultural and food policy behind it constitute a motive to achieve food security for their people, which prompts us to try to shed light on the reality of food security in Algeria, as the study and analysis of This issue in its various aspects will help in finding realistic solutions and trying to control the problems resulting from the failure to achieve food security, and identifying the most important threats, especially new ones that undermine this security, especially in the recent period, and the necessity of adopting sound foundations and setting accurate, specific and strategic agricultural policies. Realistic and rational goals conducive to improving food security and contributing to the promotion and development of agricultural production.

Keywords: Food security, nutritional gap, food, Agriculture, agricultural policies.

Jel Classification Codes: O13 ، Q17 ، Q22.

* المؤلف المراسل.

إن الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، يشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فبعدما ساد التركيز على الاهتمام بالجوانب العسكرية، والاقتصادية لأمن الدولة وكيفية تطويرها وحمايتها، انتقلنا إلى الحديث عن أهمية الإنسان داخل هذه الدول، من خلال الاهتمام بمتطلباته وتحقيق أمنه، والذي جسد في الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاده.

وبعد الأمن الغذائي من أهم القضايا، التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على السواء، ولذلك أسباب ومظاهر متعددة أهمها تنامي أو ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، الزيادة النوعية في دخول الأفراد، فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، مما نجم عنه تفاقم ظاهرة العجز الغذائي، وبالتالي اللجوء إلى مصادر خارجية لسد هذا العجز، وبذلك يشكل الأمن الغذائي واحدا من أهم التحديات التي تواجه دول العالم، فأن تحقق دولة ما أمنها الغذائي ليس بالأمر السهل، لأن رهان تحقيق الأمن الغذائي هو ضمان إمدادات كافية من الغذاء أمام فجوة غذائية قوية فرضها اقتصاد السوق في ظل انهيار أسعار النفط التي أثقلت كاهل الدول وزادت من تبعيتها الخارجية، وعلى هذا الأساس تقوم وحدة المعلومات بإصدار المؤشر العام للأمن الغذائي الذي يعكس وضعية الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

وفي هذا الإطار تسعى العديد من الدول نحو دفع عجلة التنمية بمختلف أبعادها خاصة الزراعية منها لاسيما بعد الأزمة العالمية للغذاء، للنهوض بالقطاع الزراعي والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي، ووعيا من الجزائر بأهمية الأمن الغذائي فإنها تولي أهمية لتطوير القطاع الزراعي بتوفير الشروط اللازمة لنجاحه باعتباره المخرج الوحيد من التبعية، حيث يلعب هذا الأخير دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول المختلفة خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء، كما يعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة، والتي تشكل مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية وأداة لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي.

1.1. إشكالية البحث: سوف نحاول في هذه الدراسة التطرق إلى واقع الأمن الغذائي في الجزائر وجدوى السياسات الزراعية المنتهجة في سبيل تحقيق ذلك. وعليه، فقد انطلقنا من الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي مدى تساهم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟.

ويندرج تحت هذه الإشكالية جملة التساؤلات الفرعية الآتية:

❖ ما هو الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي؟.

❖ فيما تتجلى سياسات تطوير القطاع الزراعي في الجزائر والرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي؟.

❖ ما هي أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟.

2.1. أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية تحليل الوضعية الغذائية في الجزائر للتعرف على واقع الأمن الغذائي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي وتشخيص وتحليل واقع السياسات الزراعية في الجزائر وأهميتها في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الغذائية، للإلمام بكل ما يتعلق بأهمية ودور هذه السياسات في رفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

3.1. فرضيات البحث: لإيفاء هذا الموضوع حقه من الدراسة انطلقنا في هذه الدراسة من الفرضيات الأساسية الآتية:

❖ عملت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنوات التسعينات من القرن العشرين على تطبيق نموذج الاكتفاء الذاتي في إطار مساعيها لتحقيق أمنها الغذائي، حيث يشكل الأمن الغذائي أولوية قصوى في سياساتها الاقتصادية.

❖ أن قطاع الزراعة في الجزائر يعاني من مشاكل هيكلية عديدة على رأسها ضعف التمويل ونقص التكنولوجيا وقلة التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فضلا عن سوء استعمال الموارد المتاحة.

❖ إن قطاع الزراعة لا يؤمن الغذاء الكافي للسكان في الجزائر بشكل خاص وبعض البلاد العربية موضوع الدراسة بوجه عام.

❖ أن الحلول المبتغاة والمتمثلة في إتباع سياسة زراعية رشيدة وانتهاج إستراتيجية واضحة في ميدان الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي لشعوب المنطقة ما يزال بعيد المنال.

4.1. منهج الدراسة: لقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث قمنا بتوصيف ظاهرة الأمن الغذائي وتحديد العوامل المحددة له، وتحليل بعض المؤشرات المتعلقة بالسياسات الزراعية في الجزائر وكذا مؤشرات الأمن الغذائي، ومن ثم التوصل إلى تقييم مدى جدوى السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

5.1. هيكل الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، على النحو الآتي:

أولاً: الإطار النظري للأمن الغذائي

ثانياً: السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر بهدف تطوير القطاع الزراعي

ثالثاً: تطور الفجوة الغذائية وتحدي تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

2. الإطار النظري للأمن الغذائي:

1.2. مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر مصطلح الأمن الغذائي مصطلح حديث تم استخدامه في بداية السبعينيات من القرن الماضي وبالذات في عام 1972 عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية وبروزها دولياً بشكل لم يسبق له مثيل، ويشتمل مصطلح الأمن الغذائي على أكثر من معنى "توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ومقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية".

ويقصد بالأمن الغذائي القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية الغذائية لمجموع السكان وضمان الاحتياجات الأساسية وبشكل مستمر، حيث يكون ضمان هذه الاحتياجات بشكل مستمر من مصدرين أساسيين اثنين هما الإنتاج الوطني والاستيراد من الخارج حيث لا يمكن لأي بلد أن يحقق كامل احتياجاته وطنياً (بولودان و بورويسة، 2020، صفحة 05).

كما قدم البنك الدولي مفهومه حول مسألة الأمن الغذائي ليساهم في توصيف أشمل حول هذا المصطلح وهو "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الأساسية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله"، ويتضمن هذا المفهوم ثلاثة مبادئ، هي: توافر الإمدادات الغذائية، واستمرارها وإمكانية الحصول عليها، ومن ثم فإن الأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء (بن فليس، 2021، صفحة 241).

ويعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) لسنة 1996 "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً.

هناك عدة تعاريف تناولت الأمن الغذائي، حيث عرفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأنه تأمين الغذاء للمواطنين كافة، في أي مجتمع وفي الأوقات كافة والحصول عليه بكفاية وبيسر وفق النظم الاقتصادية والاجتماعية، على أن يكون صحياً متناسباً مع الحاجات البدنية للإنسان وبالنوعية المفضلة بما يساهم في تعزيز أنشطة جسم الإنسان وصحته

(الطيف و بوزيد، 2016، صفحة 145)، وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب منظمة "الفاو" أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية وما رافقها من تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية.

2.2. أنواع الأمن الغذائي: نميز بين مستويين للأمن الغذائي، هما (واعر و دوفي، 2021، صفحة 68):

- ❖ **الأمن الغذائي المطلق:** يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي، غير أنه من الصعب جداً تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.
- ❖ **الأمن الغذائي النسبي:** ويعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، فهو القدرة على توفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

3.2. مؤشرات الأمن الغذائي العالمي:

يعكس مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) وضعية الأمن الغذائي بالعالم والذي يتوفر على أربعة مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما، وتتمثل هذه المؤشرات في (واعر و دوفي، 2021، صفحة 68):

- ❖ **مؤشر توفر الغذاء:** يعتبر التوفر بعداً هاماً من أبعاد الأمن الغذائي، والذي يعكس إتاحة ما يكفي من الغذاء للأفراد، ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط بل جودته أيضاً وتنوعه، وتتضمن مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة الأسعار الحرارية المستمدة من الحبوب والحبوب والدرنات، وكذا متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

- ❖ **مؤشر الحصول على الغذاء:** الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل، أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضاً إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرق إضافة إلى معدل نقص التغذية.

- ❖ **مؤشر استقرار الغذاء:** يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول على الغذاء باستمرار دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه إمكانية بسبب أزمة معينة، بمعنى لكي يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الموسمية، وعليه فإن مفهوم استقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.

- ❖ **مؤشر الاستفادة من الغذاء:** تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها... وغيرها، ويشمل زيادة على الاستفادة من الغذاء مجموعتين، تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية، أما الثانية فتحدد نتائج الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم.

4.2. أبعاد الأمن الغذائي:

تتمثل أبعاد الأمن الغذائي حسب (MK. Mc Caston و T. R. Frankenberger) في العناصر التالية (بوبكير، 2022،

صفحة 421):

❖ الكفاية أو الوفرة: نقصد بالكفاية توفير الإمدادات الغذائية اللازمة على المستوى الكلي أي على المستوى الوطني (جانب العرض) لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع ضمان استقرار هذه الإمدادات من حيث الكمية والسعر، بحيث تكون كافية فقط لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات.

ويؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي، أو الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت، علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب (بن يزة، 2018، صفحة 18).

❖ إمكانية الوصول إلى الغذاء: جاءت أعمال العديد من الباحثين لتركز على متغير إمكانية الوصول إلى الغذاء وهذا بعد المجاعات التي حدثت في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، حيث أنه ورغم توفر الغذاء بكميات كافية إلا أن فئات واسعة لم تكن قادرة على الوصول إليه بسبب ارتفاع أسعاره أو انعدام الدخل لديها ما جعل مفهوم الأمن الغذائي ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، بحيث لم يعد الاهتمام يقتصر فقط على درجة كفاية العرض بل أصبح الاهتمام أيضا بدرجة تلبية الطلب على المستوى الوطني والجهوي والأسري والفردى كذلك.

وتستند القدرة على الوصول إلى الأغذية على ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي والوصول المادي، ويحدد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرق والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

❖ الزمن: عامل الزمن تم إدراجه كمتغير لتحديد مفهوم الأمن الغذائي لأول مرة من طرف البنك الدولي سنة 1986 في تقريره عن الفقر والجوع، حيث ربط بين حالة الجوع التي يعاني منها الأفراد خلال مدة زمنية معينة وحالة الفقر التي يعيشونها، وقسم تبعاً لذلك حالة انعدام الأمن الغذائي إلى نوعين: مؤقت ومزمن.

5.2. تحديات تحقيق الأمن الغذائي:

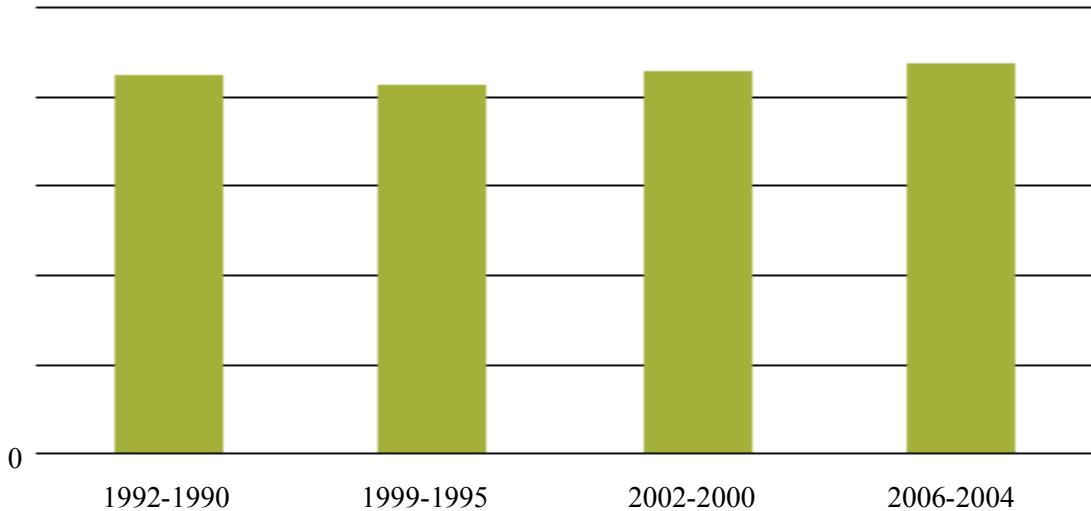
إن مشكلة تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه تعد من أبرز المشاكل التي تواجه دول العالم، فبالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسة، تعترض الدول العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق أمنها الغذائي. ولقد ذهب العديد من الدارسين والمختصين والباحثين في الدراسات الأمنية إلى تقسيم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي إلى تحديات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

❖ التحديات المباشرة: تواجه الأمن الغذائي مجموعة من التحديات المباشرة والتي يمكن أن نقسمها إلى (خلالفة، 2015، صفحة 26):

- تحديات طبيعية: وتشمل: تهديد التصحر للمناطق الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية الذي يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي، ومشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ التي أثرت على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الإنتاج الزراعي العالمي، ومشاكل المياه ... إلخ.
- تحديات اجتماعية: وتخص التوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين، والزحف المتزايد للأبنية الإسمنتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن، وكذا تشتت الحيازات الزراعية خاصة في الدول العربية.

- تحديات اقتصادية: وتتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية وتبعاتها على بعض الدول، والذي من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة الحصول على السلع الغذائية الأساسية، واحتكار الدول العظمى لمعظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي والذي تستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت.
- تحديات سياسية: وتخص تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي، الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة للضغط على دول أخرى.
- ❖ التحديات غير المباشرة: هناك مجموعة من العوامل التي تشكل تهديدا غير مباشر للأمن الغذائي، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
 - الانفجار السكاني: يذهب العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار عامل السكان من أبرز العوامل التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي وهو ما أشار إليه العديد من الاقتصاديين، أمثال مالتوس.
 - قصور السياسات الاقتصادية والتبعية الاقتصادية: يشكل هذين العاملين تحد للأمن الغذائي لاسيما بالنسبة للدول المتخلفة، حيث لازالت معظم هذه الدول تعاني من ربط اقتصاداتها بالغرب، نتيجة لسياسات استعمارية قديمة والتي فرضت على هذه الدول التخصص وتركيز الإنتاج في مواد غذائية دون أخرى تهدف بالأساس إلى تصديرها إلى هذه الدول المتقدمة.
 - أزمة الجوع: تمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للعديد من الدول لاسيما الدول المتخلفة، حيث تتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، و 1.02 مليار شخص يعانون في الوقت الحالي من نقص التغذية، حيث يشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة، وإهدار مواردها علاوة على عدم التوزيع رافدا أساسيا لتفاقم هذه الأزمة في العالم، وهو ما يوضحه الشكل 1 أدناه.

الشكل 1: تزايد الجوع المزمن خلال الفترة (1995-1997)



المصدر: هاجر خالفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد: 02، العدد: 01، جوان 2015، ص 31.

3. السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر بهدف تطوير القطاع الزراعي:

قامت الجزائر بتسليط العديد من السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفترات التي مرت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة، ولكننا سوف نقوم باستعراض وإيجاز أهم السياسات والبرامج التي قامت الجزائر بوضعها منذ سنة 2000 حتى نقف على عمق الهوة بين ما هو مسطر والواقع وما كان مأمولا من وراء هذه السياسات.

1.3. الاستراتيجيات والسياسات الفلاحية المعتمدة في الجزائر:

وتتمثل أهم هذه السياسات والاستراتيجيات فيما يأتي (حميدة و ساري، 2018، صفحة 71):

❖ خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية (2000-2004): سعت الجزائر من خلال الخطة الوطنية للتنمية الزراعية لعام 2000 والخطة الوطنية للتنمية الراحية والريفية لعام 2002 إلى تحسين أوضاع المزارعين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق الريفية وذلك بالاستثمار في البنية الأساسية من قبيل الكهرباء والري والإمداد بمياه الشرب ... إلخ. ويهدف التصدي للتصحر أطلقت الجزائر عام 2003 خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الموجهة لتطوير الإجراءات الوقائية للأراضي، وتعزيز القدرات المناخية والمائية الوطنية ووسائل إطلاق إنذارات مبكرة بالجفاف، ويرافق هذه الخطة المخطط الوطني لإعادة التشجير بصفته جانبا هاما من سياسة حماية الموارد ومن ثمة بصفته عاملا مساعدا على تطبيق بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية. وفي عام 2004 أطلقت الحكومة الجزائرية إستراتيجية جديدة للتنمية الريفية تقوم على اللامركزية وكان الهدف من هذه الإستراتيجية هو الحد من الواردات تحسين الأمن الغذائي بواسطة دعم وتنويع الإنتاج الزراعي وتشجيع الاستغلال المستدام لإمكانات الجزائر من حيث صيد الأسماك وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات تجهيز الأغذية وصونها وتسويقها ونقل المعرفة التقنية. وفي عام 2005 بدأت الجزائر في اتباع نهج تشاركي على مستوى الريف لتحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ولتحسين تغذية الأسرة المعيشية وذلك عن طريق برنامجها الخاص للأمن الغذائي (عمراني، 2012، صفحة 116).

❖ الإستراتيجية الزراعية الوطنية (2005-2015): تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة من خلال تهيئة التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي (سفيان، 2016، صفحة 111).

وقد أعدت هذه الإستراتيجية في جانفي 2006 والتي انبثق عنها إطلاق سلسلة من البرامج لإحياء الاقتصاد الزراعي منها سياسة التجديد الريفي والتي تهدف إلى:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي.

وقد كان الطموح الأساسي لسياسة التجديد الريفي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتها ومؤهلاتها ومعوقاتهما والمساهمة في تجديد أهداف الألفية للتنمية التي التزمت بها الجزائر، كما عملت الجزائر على وضع إطار تنظيمي جديد من أجل حماية جودة الأغذية وسلامتها والاستثمار في نظام التبريد وتخزين المحاصيل.

❖ السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لسنة 2004: تتكون السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من أربع محاور أساسية، هي: إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية، الدعم من أجل

تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة، التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية، التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.

وقد اعتمدت هذه السياسة على أدوات لتنفيذها والتي جعلت من العملية أداة للتدخل، وفي هذا السياق فإن مشروع التوعية من أجل التنمية الريفية تلعب دور توحيد لتحقيق المشاركة الشعبية في عمليات التنمية، وتتمثل في: تسيير المشاريع المحلية، آليات التشاور واتخاذ القرار، كيفية تمويل الأنشطة في المناطق الريفية، أدوات البرمجة وتنمية المناطق الريفية، نظم الرصد والمراجعة ودعم اتخاذ القرار، وكذا التنظيمات التشريعية (حميدة وساري، 2018، صفحة 72).

❖ **استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014):** شرعت الجزائر في تنفيذ إستراتيجية التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بداية من سنة 2009، وأساس هذه الإستراتيجية يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة من خلال تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

وتتمثل الدعائم الثلاثة لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي في:

- **التجديد الفلاحي من خلال إطلاق برامج التكثيف، العصرية واندماج الميادين واسعة الاستهلاك، والتطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المداخل الفلاحية، وخلق مناخ جذاب وأمن عن طريق العصرية والدعم المالي والضمان الفلاحي.**
- **التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين والمتمثلة في خمسة (05) برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها، وتشمل: حماية الأحواض المائية، تسيير وحماية الإرث الغابي، محاربة التصحر، حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي والتدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.**

2.3. البرامج الفلاحية في الجزائر:

انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي، حيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية، وهي كالتالي (حركاتي، 2016، صفحة 448):

❖ **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000:** كانت أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تسعى في جوهرها إلى تحسين مردودية وإنتاجية القطاع الزراعي، حيث قامت الجزائر بتسطير عدة ميكانيزمات تمحورت في برامج تنموية على شكل دعم وتطوير الإنتاج الزراعي، أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث أصدرت وزارة الفلاحة في جويلية عام 2000 قرارا يحدد شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية تقديم الإعانات (حميدة وساري، 2018، صفحة 71).

❖ **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004):** يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخل المزارعين.

❖ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، بالإضافة إلى استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذلك الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، فضلا عن تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار لوسائل العمل الجوي.

❖ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهو عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في المتغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

❖ المخطط الخماسي (2015-2019): خصصت له الحكومة 300 مليار دينار سنويا لتطوير ودعم المكننة المتخصصة ووسائل القطف والغرس والري من أجل عصنة المستثمرات الزراعية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتزم الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي المسقية كما تعتزم إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في المزارع المائية مع مطلع عام 2019.

إن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم وجود المياه التي تعتبر عماد الأمن الغذائي وهي السبيل إلى وجود قطاع زراعي مزدهر، وهذا ما يفرض بذل جهود كبيرة للاستجابة إلى التزايد المستمر للاحتياجات إلى المياه، حيث تم في هذا الإطار تنفيذ استثمار 22.5 مليار دولار خلال هذه الفترة لزيادة حصة المياه وتحسين جودتها مع اتخاذ تدابير للحفاظ على الاحتياطات منها وبناء محطات جديدة لتحلية المياه وتوسيع نطاق نظام الري وجعله أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة (عمراني، 2012، صفحة 117).

❖ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية (PNDRA): إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية وكذا تحسين شروط الحياة لسكان الريف عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية (PNDRA)، بالإضافة إلى ذلك فإن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة ومتوازنة ومستدامة لمختلف المناطق الريفية، حيث تجمع بين مبدأ تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر والتمهيش، وهي بذلك تثمن حركة الجوار ومشاركة السكان المحليين في التنمية.

إن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في فرص جديدة لمصادر المداخيل وتحسن ظروف العمل، وخلق موارد جديدة، وتأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، وكنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تمت الموافقة عليها خلال الفترة (2003-2005) وكذا (2010-2016) لفائدة سكان المناطق الريفية مستهدفة إنشاء 169000 منصب عمل.

4. تطور الفجوة الغذائية وتحدي تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

تمثل الفجوة الغذائية الفارق ما بين الإنتاج المحلي من الغذاء وما هو ضروري للاستهلاك (مقدار الطلب)، وكلما زاد اتساع هذا الفرق دل ذلك على عجز الاقتصاد الوطني على مواجهة احتياجاته المحلية من الغذاء، ويتغير حجم الفجوة سنويا اعتمادا على الكميات المنتجة محليا والمطلوبة فعليا إضافة إلى تذبذب الأسعار، وبالتالي كلما اتسع حجم هذه الفجوة كلما اعتبرنا أن الأمن الغذائي الوطني معرض للتهاشة والخطر.

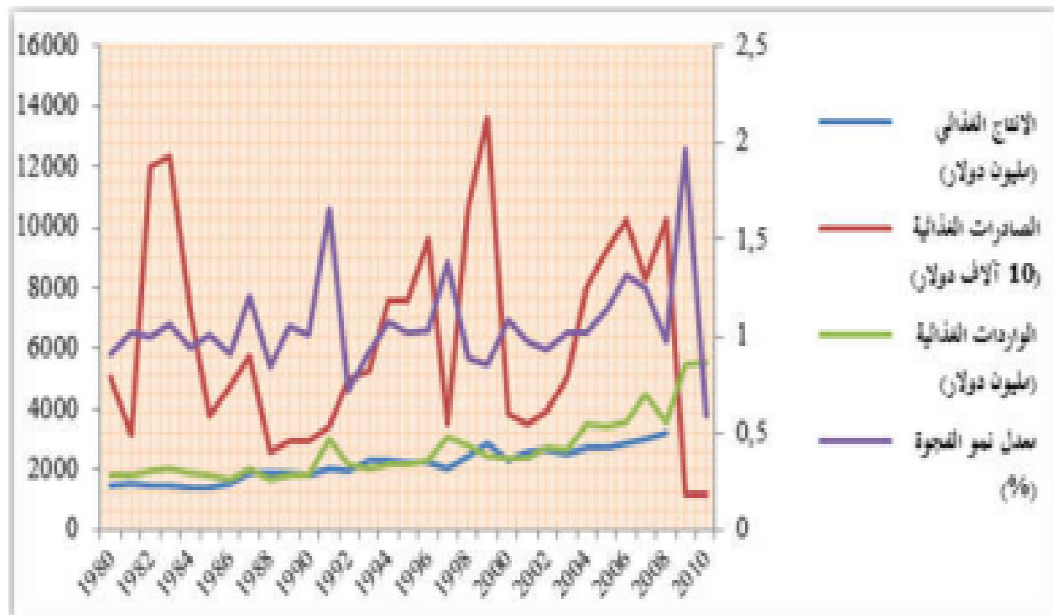
1.4. تطورات فجوة الأمن الغذائي والنمو السكاني في الجزائر:

بعد التطرق لمفهوم فجوة الأمن الغذائي وعلاقتها بالنمو السكاني، نحاول من خلال هذا المحور الثاني تحليل تطور الصادرات والواردات الغذائية والفجوة بينهما في الجزائر خلال الفترة المدروسة ومن ثم تحليل تطور عدد السكان كما يلي:

❖ **تطور الصادرات والواردات الغذائية والفجوة بينهما:** تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من عجز دائم ومستمر في ميزانها التجاري الغذائي، وعلى غرار إنتاج غذائي عادي سجلتها لجزائر خلال السنوات الأخيرة، فإن الأمن الغذائي بصفة عامة، وحسبما جاءت به تقارير الكناس منذ التسعينيات، هو أقل من المتوسط وذلك كونها عانت من عنف قذر ومواجهات مفرطة ودامية خلال فترة طويلة أثرت كثيرا على أكثر من صعيد بما فيها الحالة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الزراعية والتي لم تكن بأحسن حال من ذي قبل، ولقد أدت هذه الظروف الصعبة إلى هجرة الأهالي والمزارعين والمربين خاصة لمدائشهم وقراهم فتراجع المحصول الزراعي، وجاء إنتاج الحبوب الإجمالي ضعيفا وأقل من إنتاج السنوات السابقة. ولقد كلف استيراد الحبوب وحدها لخزينة 259,892 مليون دولار سنة 1998 لينتقل إلى 1279 مليون دولار تقريبا سنة 2002 لينزل بعدها إلى 1123 مليون دولار تقريبا سنة 2003 أي بمعدل مليار دولار تقريبا كل سنة، وقلت هذه القيمة في السنوات الأخيرة تدريجيا مع اعتماد المخطط الوطني لتنمية الفلاحة (PNDA) وإنشاء الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية (FNDRA) سنة 1998 بالإضافة إلى مجموعة أخرى من البرامج الفلاحية المسطرة والمطبقة من برامج الدعم والضبط وترقية المزارعين والبدو وحثهم على البقاء في قراهم (قمومية و بن عدة، 2018، صفحة 167).

ويلاحظ من الشكل 2 أدناه أن معدل نمو الفجوة أن العجز الغذائي في الجزائر يزداد فترة بعد فترة وقد عرف أقصى اتساعا له سنتي 2007 و2008 حيث بلغت الفجوة الغذائية حوالي 4476 مليون دولار و 3604 مليون دولار على التوالي، وذلك نتيجة الارتفاع الحاد في الأسعار الذي ارتفع خلال سنة 2007 وبداية 2008 بنسبة 25.25 %، ورغم الانخفاض الذي حدث سنة 2009 لمؤشر أسعار الأغذية الرئيسية في السوق الدولية إلا أن الفجوة الغذائية للجزائر بقيت في أعلى مستوياتها.

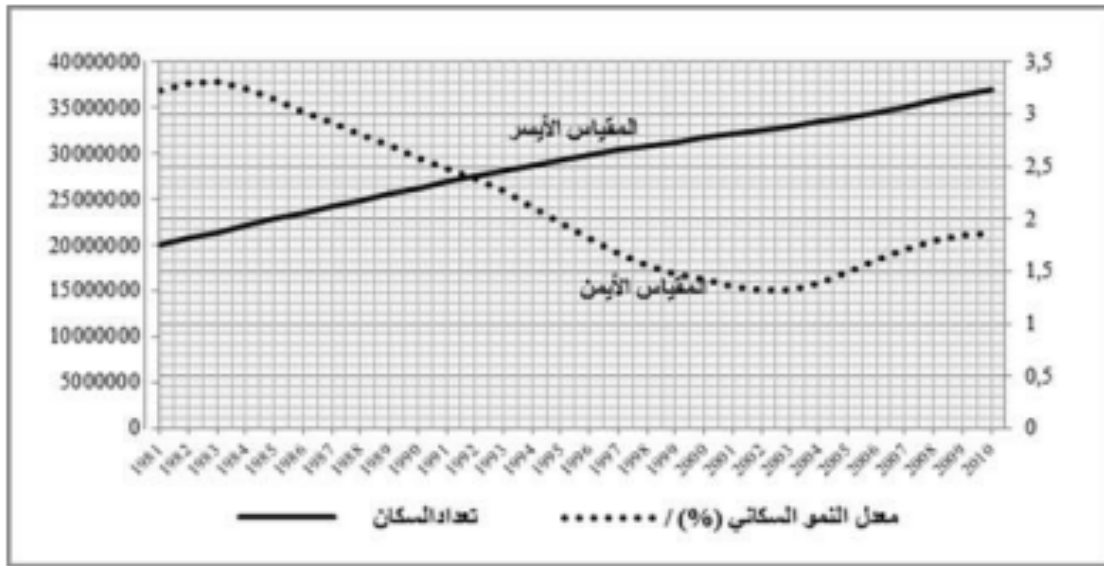
الشكل 2: الصادرات والواردات الغذائية والفجوة بينهما في الجزائر



المصدر: قمومية سفيان و بن عدة امحمد، دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد: 05، العدد: 01، جوان 2018، ص 168.

❖ **النمو السكاني في الجزائر:** لقد بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال مباشرة حوالي 10.674 مليون نسمة، وقد وصل إلى 24.4.9 مليون نسمة عند نهاية الثمانينات في سنة 1989 أي أنه خلال 26 سنة تضاعف عدد سكان الجزائر بأكثر من مرتين (28,2 مرة)، وهذا ما نلاحظه من خلال بيانات الشكل 3 أدناه. وقد تطور عدد السكان في الجزائر ابتداء من سنة 1990 إلى سنة 2011، حيث يلاحظ أنه خلال هذه الفترة تزايد عدد السكان بمقدار 11.695 مليون نسمة، وانطلاقاً من سنة 1993 إلى غاية سنة 2000 أخذ هذا المعدل في الانخفاض ليصل في نفس السنة إلى أدنى معدل له والمقدر بـ 43,1%. وبدءاً من سنة 2001 أخذ هذا المعدل في الارتفاع شيئاً فشيئاً إلى أن وصل إلى أقصى معدل له سنة 2011 نظراً لزيادة المواليد وتحسن الوضع الأمني للبلاد من خلال مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005، إضافة إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان موازاة مع البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر كونها اهتمت بالجانب السكاني والوضع الاجتماعي، حيث كان لها عميق الأثر في تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع مداخيلهم.

الشكل 3: تطور معدلات النمو السكاني في الجزائر



المصدر: قومية سفيان وبن عدة امحمد، مرجع سابق، ص 168.

2.4. الفجوة الغذائية والعوامل المؤثرة فيها:

يقصد بالفجوة الغذائية ذلك الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في الجزائر أو إقليم معين، غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، بأنها الفجوة الحقيقية أمر يعوزه كثير من الدقة في البلدان النامية حيث إن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية، وقد لا تساوى بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الموضوعية للسكان، حيث إن سكان البلدان النامية حتى في الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الموضوعية للغذاء، وإلى يمكن احتسابها على أساس ثلاثة مستويات، مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية، ومستوى الاستهلاك العالي للفرد سنوياً، ومستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة.

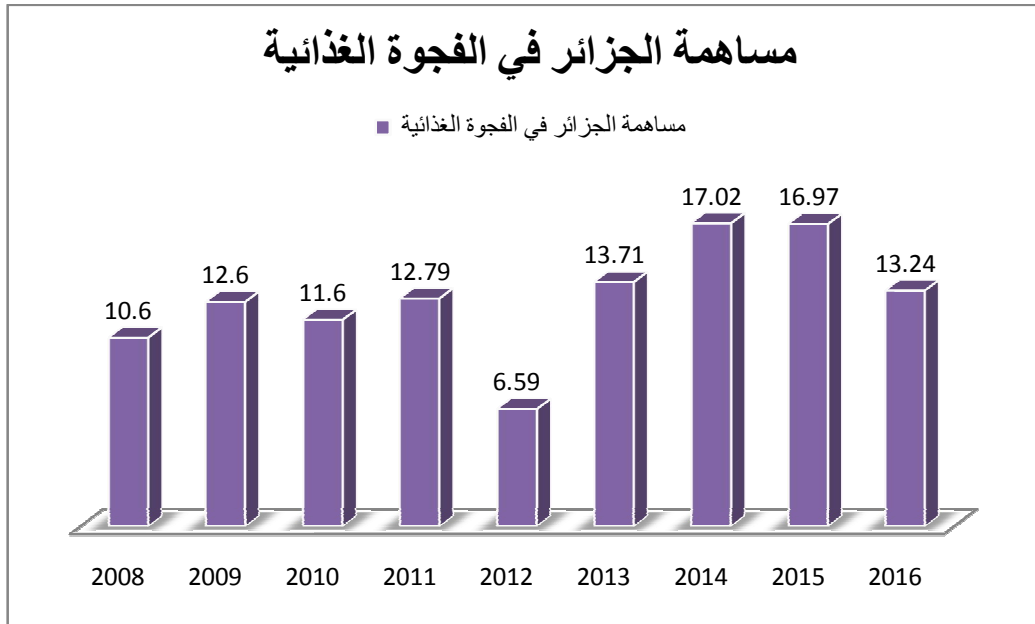
وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين، هما: العامل الأول ويتمثل في زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، يؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، أما نقص الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية، والعامل الثاني ويشمل زيادة ترشيد الحاجيات من السلع الغذائية أين يؤدي هذا إلى تقليص حجم الفجوة

الغذائية، وهنا في حالة نقص ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية يؤدي هذا بدوره إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية (مزوري، 2014، صفحة 238).

وتعتبر الفجوة الغذائية الشق المكمل لمعدل الاكتفاء الذاتي، حيث تعود أسباب الفجوة الغذائية في الجزائر لعدة عوامل خارجية طبيعية خارجة عن سيطرة الإنسان وهي: العوامل الديمغرافية حيث يعد التزايد السكاني من أبرز أسباب اتساع الفجوة الغذائية. فقد عرفت الجزائر ارتفاعاً في عدد سكان منذ 2008، حيث بلغ عدد السكان 34.452 مليون نسمة وفي سنة 2011 بلغ عدد السكان 36.71 مليون نسمة (United Nations, 2013, p. 35)، كما تلعب العوامل الطبيعية أيضاً دوراً في زيادة الفجوة الغذائية، حيث تزايد الإنتاج الغذائي على المساحة الأراضي الزراعية، كما عامل المياه من حيث الندرة وسوء الاستغلال والتصحر.

وتختلف مساهمة الدول في قيمة الفجوة الغذائية، وذلك وفقاً لعدد السكان ومستويات دخولهم والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، إلى جانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية، المساحة وكفاءة استخدامها (دبار ورايس، 2017، صفحة 411)، والشكل 4 أدناه يبين مدى مساهمة الجزائر في قيمة الفجوة الغذائية.

الشكل رقم 4: مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية خلال الفترة (2008-2016)

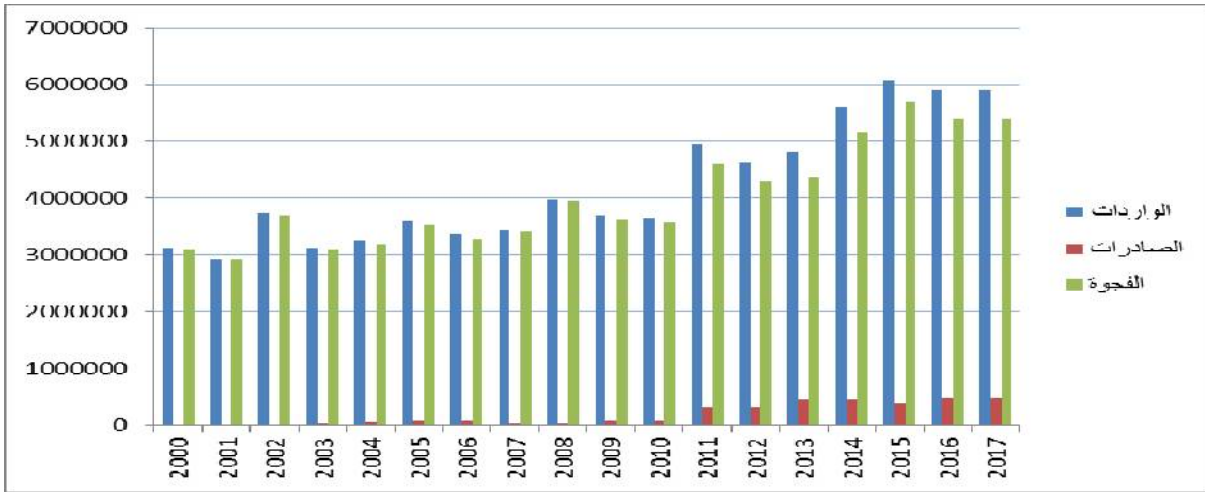


المصدر: دبار حمزة ورايس حدة، إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي والجهود المبذولة لتحقيقه، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد: 08، العدد: 01، جوان 2017، ص 411.

ويبين الشكل 5 أدناه أن الواردات الجزائرية أخذت منحى تصاعدياً وهذا مؤشر على وجود مشكلة غذائية في الجزائر وأن الإنتاج الزراعي عاجز على تلبية الطلب المحلي المتصاعد على الغذاء، ولا زالت الواردات الغذائية في تزايد منذ سنة 2000، ورغم أنها سجلت بعض حالات الانخفاض مثلاً بين سنتي 2005 و 2006 بنسبة 3.15 %، إلا أنها عادت بعد ذلك إلى الارتفاع حيث بلغت سنة 2008 مستوى 3.98 مليار دولار والذي يعود لأسباب متعددة أهمها ارتفاع أسعار الغذاء الناجم عن الأزمة المالية العالمية.

الشكل 5: تطور الفجوة الغذائية في الجزائر (2000-2017)

الوحدة: ألف دولار



المصدر: كمال الدين بن عيسى، الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، المجلد: 04، العدد: 02، ديسمبر 2019، ص 175.

لكن الملاحظ أن وتيرة الفجوة تصاعدت بشكل متسارع بعدها إلى مستويات قياسية حيث بلغت مستوى 5.89 مليار دولار سنة 2017 وهذا يعطى دلالة واضحة على قصور جهاز العرض الإنتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد في الجزائر حيث بلغ تعداد السكان خلال هذه السنة 41.32 مليون نسمة (بن عيسى، 2019، صفحة 175).

3.4. قياس الأمن الغذائي في الجزائر:

تكمن أهمية قياس الأمن الغذائي في أن المسؤولين في البلد في حاجة إلى معرفة عدد الأفراد الذين يعانون من نقص الغذاء، ومن هم هؤلاء الأفراد، وأماكن تواجدهم، وأفضل الطرق للوصول إليهم، ويتطلب قياس الوضعية الغذائية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى مجموعات معينة من الأفراد معرفة الكثير من المعلومات عن البلد المعني وعادة تكون الإحصائيات المتوفرة لدى المنظمات المحلية والدولية تختلف مع بعضها البعض وأحيانا بانحراف كبير نوعا ما.

❖ مؤشر توافر الإمدادات الغذائية في الجزائر: يضم مؤشر التوافر قياس متوسط إمدادات الطاقة الغذائية، ومصادرها، وكذا متوسط قيمة إنتاج الغذاء على النحو الآتي (بوبكير، 2022، صفحة 427):

- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (%): هذا المؤشر يعبر عن نسبة الأغذية التي بإمكان الدولة توفيرها سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد مقارنة بحجم الطلب المحلي. وبالنسبة للجزائر، نلاحظ من الشكل رقم (08) أدناه أن نسبة متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية عرف تطورا بحوالي 20٪ خلال العشرين سنة السابقة بالانتقال من 123٪ إلى 146٪ خلال الفترة (2000-2018) وهذا يعني أنه إذا كان هناك مشكل انعدام الأمن الغذائي في الجزائر فإن سببه حتما ليس في كمية الإمدادات الغذائية لأن المتوفر من الغذاء يفوق حجم الحاجات الغذائية وهو في تصاعد مستمر.

- متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد: يوضح الشكل رقم (09) أدناه أن هناك نمو في نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) يقدر بحوالي 0,68 ٪ حيث ارتفع في الفترة (2010-2016) ثم عاد

للانخفاض مجددا بعد ذلك، حيث يعد متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد متقارب مع دول مجاورة مثل المغرب ومصر، لكن مقارنة مع دول أخرى مثل فرنسا نجده يتجاوز 600 دولار للفرد سنويا، وفي البرازيل يتجاوز 400 دولار.

- متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من أهم المنتجات الغذائية: لم يتغير متوسط نسبة الإمدادات من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات كثيرا وظل يتجاوز النصف (58%) خلال الفترة (1999-2017)، كما عرف متوسط نصيب الفرد من البروتين ارتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة بالانتقال من 67 غ/الفرد/اليوم إلى 92 غ/الفرد/اليوم، أما متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من البروتين الحيواني التي يعبر عنها بالك غ/الفرد/اليوم عرفت ارتفاعا خلال الفترة (1998-2017) بالانتقال من 18 إلى حوالي 25 غ/الفرد/اليوم ما يمثل نمو سنوي يقدر بـ 1,86٪.

❖ **مؤشر الوصول إلى الغذاء:** نقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والاقتصادي، ثلاث مؤشرات للوصول المادي إلى الغذاء، هي: كثافة شبكة الطرق، كثافة خطوط السكك الحديدية ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق، رغم أن الإحصائيات المتوفرة لدى الفاو تشمل فقط بعض السنوات إلا أننا نسجل إلى غاية سنة 2017 وجود 0.2 كم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كم² و 4.8 كم من الطرق لكل 100 كم² سنة. هذا المستوى الضعيف للبنى التحتية للنقل يعتبر من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة (طول خطوط السكك الحديدية 2.3 كم لكل 100 كم² في تونس، 0.5 كم في مصر و 0.5 كم في المغرب الأقصى، أما طول شبكة الطرق 11.9 كم في تونس، 13.7 كم في مصر و 13.1 كم في المغرب).

❖ **مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية:** إن مؤشرات استقرار الإمدادات الغذائية تجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات، وتظهر مؤشرات الصدمات التقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة (بين 7.7% و 13.4% خلال الفترة (1998-2014) والسبب يعود إلى تدخل الدولة لتقنين أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها.

فيما يخص مؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بالصدمات، نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات من البضائع خلال الفترة (1998-2007) انتقلت من 15% إلى 8%، ثم عادت هذه القيمة للارتفاع مجددا إلى غاية سنة 2017 (24%) بسبب ارتفاع أسعارها في الخارج، وارتفاع درجة ارتباط الجزائر بتغيرات السوق الدولية وتأثرها بالصدمات التي تحدث في الخارج. من جهة أخرى نجد أن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب كبيرة جدا تتجاوز في المتوسط 73.83٪ خلال الفترة (1998-2017).

❖ **مؤشر استخدام الأغذية:** تجاوزت النسبة المئوية للسكان الذين بإمكانهم الوصول إلى مصادر مياه أساسية 93٪ خلال الفترة (1998-2017) فيما لم تتجاوز نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق صرف صحي ذات جودة 17.7% سنة 2017، هذان العنصران مهمان جدا في التعبير عن ظروف إعداد الطعام والحفاظ عليه، والاهتمام بالنظافة الصحية والوقاية من الأمراض.

4.4. سبل تحقيق الأمن الغذائي الجزائري:

من السبل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي، نذكر (قرينات، 2012، صفحة 74):

- ❖ **تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي:** إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، غير أن الملاحظ هو أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة

بالقطاعات الأخرى مع عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال، لذا لا بد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح القروض للمزارعين مع مراعاة نسبة الفوائد، وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض مع وضع معايير موضوعية ذلك.

❖ **تنمية الإنتاج الغذائي:** عن طريق اعتماد الإصلاح الزراعي والذي يعني الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين ظروفه وإجراءات للحصول على مساواة أفضل في توزيع الدخل وكفاءة أعلى في تخصيص واستعمال الموارد الزراعية النادرة عن طريق تحويلها للذين يتقنون استعمالها.

❖ **تنمية البنية الأساسية التسويقية:** إن تسويق المنتجات الزراعية المحلية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين إنتاجهم، ويتطلب ذلك وضع سياسة لزيادة الكفاءة التسويقية، والتي تتمثل في خدمات الفرز والتبريد والتبريد والتعبئة والنقل والتخزين وتقليل عدد الحلقات التسويقية باعتبارها من أكثر عوامل إصلاح النظام التسويقي أهمية، مما يساعد على ربط المنتج مباشرة بالمستهلك.

❖ **ترشيد الاستهلاك الغذائي:** وذلك عن طريق تعديل أنماط استهلاك الغذاء بإيجاد البدائل الغذائية وتكثيف برامج التوعية في الأنماط السلوكية للأفراد وتوعيتهم بسلامة الغذاء.

❖ **وضع سياسة البحث والإرشاد:** إن الزراعة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هي تقليدية، وعليه يتوجب وضع سياسة لتطوير البحث العلمي الزراعي وتوظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين وتوعية الفلاح عن طريق إعداد وتطبيق سياسة البحث والإرشاد بهدف تدريب الفلاحين وإقناعهم بتبني النتائج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين نوعية الإنتاج.

❖ **تطوير صناعة تحويل للمنتجات الزراعية:** وذلك بتشجيع الاستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتجات الزراعية وتحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم حيث تمتلك الجزائر في هذا المجال تجربة معتبرة، لابد من دعمها للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتجات ومراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك بتوحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية وعصرنة وحدات التحويل.

وفي هذا السياق، ومن أجل النهوض بالأمن الغذائي في الجزائر والقضاء على الفقر والجوع، ينبغي على الحكومة الجزائرية أن اتباع مجموعة من الحلول في إطار مقاربات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ومن أهمها (حفياني و كيبش، 2021، صفحة 212):

- تبني سياسات واستراتيجيات زراعية وطنية فعالة قادرة على القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتحسن من المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، بدلا من السياسات الحالية التي أثبتت فشلها مرارا وتكرارا.
- زيادة عدد العاملين الجزائريين في القطاع الفلاحي بهدف تقليص حجم البطالة وامتصاص البطالة السائدة في المناطق الريفية والنائية، وذلك من خلال خلق المزيد من المشاريع الاستثمارية الفلاحية.
- تقديم الدعم اللازم المادي أو المعنوي للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الفلاحي لما لهذه المشاريع من أثر إيجابية في القضاء على الفقر والجوع.
- تطوير البنية التحتية الزراعية كالطرق والأسواق والمخازن وغيرها، وذلك بهدف عصرنة القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية وتوفير أكبر قدر من الوقت والجهد والمال.

- تشجيع ودفع عجلة الاستثمار الزراعي والشراكة القطاعية لتعزيز مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تسهيل شروط وإجراءات الاستثمار وكذا تقديم الدعم للمستثمرين الفلاحيين.
- إدراج البعد الإيكولوجي في العملية الإنتاجية وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر والحفاظ عليها وترشيد استغلالها بما يضمن الحفاظ على بيئة مستدامة تحفظ حقوق الأجيال الحالية والمقبلة في الاستفادة من خيارات الطبيعة.

5. خاتمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من التحديات التي الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية والإمكانيات المالية على المستوى القومي، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المطلوبة في الإنتاج لمواجهة الطلب على الأغذية، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية إن موضوع الأمن الغذائي هو مسألة تهم أي دولة من دول العالم، حيث أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يتعلق أيضا بنوعية الغذاء المتوفرة، فالشعوب التي تتوافر لها كميات معينة من الغذاء ويؤمن لها قدر كاف من السعرات الحرارية ليست بالضرورة آمنة غذائيا. كما تجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي يختلف عن العديد من المفاهيم اللصيقة به كالحق في الغذاء، فالأمن الغذائي يشكل هدفا من أهداف الدولة الأساسية وبعدها من أبعاد الأمن القومي الذي يمكن أن تضعه الحكومة وتعمل على تحقيقه، في حين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي يمكن لعاملي ندرة المياه والتغير المناخي مستقبلا أن يشكلوا تحديا أكبر أمام جهود تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة يتعين تعزيز الإدارة المستدامة لموارد المياه وتطوير استراتيجيات ملائمة، وبالتالي المساهمة بفعالية في تعزيز الأمن الغذائي.

النتائج:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ✓ بالرغم من أن الماضي قديما في تنفيذ هذه الإصلاحات يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقا وثيقا بين السلطات المعنية والقطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دورا بالغ الأهمية في السنوات القادمة.
- ✓ ارتفاع الفجوة الغذائية بين الصادرات والواردات الغذائية بسبب زيادة عدد السكان.
- ✓ رغم الجهود المبذولة إلا أن حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة تبقى ضعيفة وتعرف عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها كونه في نظره قليل الربحية مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- ✓ إهمال الصناعات الزراعية الغذائية، رغم دورها الفعال في تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى نقص الكوادر المتخصصة في هذا النوع من الصناعات.
- ✓ تهميش البحث العلمي الزراعي، مما أثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال ما تم التطرق إليه من استنتاجات وما جاء في هذه الدراسة فإننا نقترح جملة من التوصيات، من أهمها:

- ✓ يجب على الجزائر وضع القطاع الزراعي ضمن استراتيجيات التنمية كما هو الشأن لقطاعي السلع الأولية والخدمات، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال عنصر البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة.
- ✓ إنتماج أسس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها تحسين الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ إن رفع معدلات الإنتاج الزراعي في الجزائر يتطلب التغلب على مختلف المشاكل والمعوقات التي يعرفها هذا القطاع الذي يعاني من اختلال هيكلي، ينعكس على وضع التجارة الخارجية الزراعية، حيث تبين الأرقام عجزا مستمرا في الميزان التجاري الزراعي.
- ✓ إطلاق مزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة إعمار الريف وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية.
- ✓ إن تحقيق الأمن الغذائي أمر غير مستحيل، وفقا لما هو متاح من إمكانيات مادية ومالية وبشرية وجغرافية، إذا ما تضافرت جهودها في إطار من التكامل والتعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة في وضع وتطبيق السياسات الزراعية بما يضمن حسن استغلال الموارد المتاحة.
- ✓ الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في بعض الزراعات خدمة للأمن الغذائي وفي فترة تاريخية وجيزة مثل كينيا في ميدان إنتاج الحليب ومالي في إنتاج الأرز، والهند التي تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب وتصدر فوائضها.

6. قائمة المراجع:

1. الطيب مزوري. (جوان، 2014). برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف. (جامعة تامنغست) مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 03 (02)، الصفحات 234-256.
2. أمال بوبكير. (فيفري، 2022). دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية -الجزائر نموذجاً-. (المركز الجامعي إيليزي) مجلة أفاق للبحوث والدراسات ، 05 (01)، الصفحات 418-437.
3. حمزة دبار، وحدة رايس. (جوان، 2017). إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي والجهود المبذولة لتحقيقه. (جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، 08 (01)، الصفحات 405-420.
4. حنان سفيان. (جوان، 2016). دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري. (جامعة فرحات عباس - سطيف) مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، 01 (01)، الصفحات 107-128.
5. رابع حميدة، و نصرالدين ساري. (سبتمبر، 2018). نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر. (جامعة العربي التبسي - تبسة) الأفاق للدراسات الاقتصادية ، 03 (02)، الصفحات 67-83.
6. سفيان قومية، ومحمد بن عدة. (جوان، 2018). (جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف) 05 (01)، الصفحات 161-176.
7. سفيان قومية، ومحمد بن عدة. (جوان، 2018). دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر. (جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف) دراسات في التنمية والمجتمع ، 05 (01)، الصفحات 161-176.
8. سفيان قومية، ومحمد بن عدة. (جوان، 2018). دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر. (جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف) دراسات في التنمية والمجتمع ، 05 (01)، الصفحات 161-176.
9. شوقي حفياني، وعبد الكريم كيبش. (ديسمبر، 2021). الأمن الغذائي العالمي ما بعد جائحة كوفيد _ 91. (جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر) المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، 58 (05)، الصفحات 228-252.
10. عبد الرزاق بولودان، وياسين بورويسة. (جوان، 2020). الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات الإنتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي. (مخبر الاتصال والأمن الغذائي) مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية ، 01 (02)، الصفحات 01-24.
11. عبد الكريم الطيف، ومروان بوزيد. (جوان، 2016). تحدي الأمن الغذائي في البلدان العربية بين جهود تقليص الفجوة الغذائية وارتفاع الأسعار العالمية. (جامعة امحمد بوقرة - بومرداس) مجلة أبعاد اقتصادية ، 06 (01)، الصفحات 143-159.

12. فاتح حركاتي. (ديسمبر، 2016). السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي. (جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، 07 (01)، الصفحات 443-457.
13. كمال الدين بن عيسى. (ديسمبر، 2019). الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر. (جامعة فرحات عباس - سطيف) مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، 04 (02)، الصفحات 168-179.
14. لخضر بن فليس. (جويلية، 2021). تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية. (المركز الجامعي إيليزي) مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، 06 (عدد خاص)، الصفحات 238-252.
15. محمد قرينات. (جوان، 2012). التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي. (المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي) مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ، 09 (01)، الصفحات 68-76.
16. نادية عمراني. (جانفي، 2012). سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي. (جامعة البليدة 2) مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، 02 (01)، الصفحات 109-122.
17. هاجر خللفة. (جوان، 2015). الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات. (جامعة باجي مختار عنابة) دفاتر المتوسط ، 02 (01)، الصفحات 10-36.
18. وسيلة واعر، وقرمية دوفي. (أكتوبر، 2021). دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي 2018 - العالمي خلال الفترة 2009. (جامعة باتنة 1 الحاج لخضر) مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، 08 (02)، الصفحات 64-84.
19. يوسف بن يزة. (جوان، 2018). محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية. (جامعة باتنة 1 الحاج لخضر) مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 19 (01)، الصفحات 13-28.
20. United Nations. (2013). Statistical Yearbook 2011, Fifty-sixth issue , United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, New York.